القروض المتعثرة واثرها على القدرة الائتمانية في المصارف التجارية

Non-performing loans and their impact on the credit capacity of com

Dr. Hala Ayyed Hadi [1] | Zainab Hamid Kateh[2] | Rami Abbas Hameed[3]

Received
10/9/2023
Accepted
24/9/2023
Published
30/9/2023

Abstract:

The banking system is primarily a credit system, and the lending function is considered the basis of banking work and the most profitable activity, and at the same time banksThe bankerIt suffers fromz significant risks that hinder the proper process of credit activities and limit its required effectiveness .Increasing the granting of credit necessarily contributes to raising rates of economic development.and this isThe impact depends greatly on the extent of allocation and distribution of bank credit to the most productive uses in the economy and profitable projects, because granting bank credit to unprofitable projects will increase the default in loan repayments according to the agreed upon schedule and then reduce the granting of credit in the future, which will hinder the pace of economic progress.Hence, the research problem centered on the following question:

- Does the increase in rates and percentages of non-performing loans in the banking system create the bank's exposure to the risks of reducing profits and competitive credit capacity??

To achieve the research goalIt was completedLearn about the foundations of granting credit and its conditions to reduce non-performing loans AndmeasurementIndicatorsImpact of non-performing loans thenAnalysis of the impact of non-performing loans on bank creditThe study adopted the periodbetweengeneral2020- 2022A sample of government and private banks, and the study reached the following conclusions:

1. Lecturer, Technical Institute Suwayra , Middle Technical University, Iraq, halaayyed@mtu.edu.iq.
2.Lecturer,Russafa Management Institute, Middle Technical University, Iraq, Zandhammed19@gmail.com.
3. Lecturer, Russafa Management Institute, Middle Technical University, Iraq, Ramiabbas@mtu.edu.iq.

1. That highMeasurement index ratioTotal cash credit to total deposits It is obtained because of the credit granted to private banks through the initiative launched by the Central Bank, and this credit granted is far from the standard of deposits it has..
2. There is an increase in the ratio of non-performing loans to the total cash credit with private banks for the year 2020.
3. The volume of bad debts held by private banks requires them to adhere to proper controls in the process of granting credit through studying the customer's case, the economic feasibility of the project, etc.

Keywords: non-performing loans,And competitive credit capacity,TotalBank credit,Total deposits .

المستخلص:

النظام المصرفي هو نظام ائتمان بالدرجة الاولى وتعتبر وظيفة الاقراض هي الاساس بالعمل المصرفي والنشاط الاكثر ربحا وفي ذات الوقت المصارف المصرفي تعاني من مخاطر جمة تعترض العمليات المصرفية وتحد من كفائتها حيث ان زيادة منح الائتمان بالضرورة تسهم برفع معدلات التنمية الاقتصادية. وهذا الأثر يعتمد بشكل كبير على مدى تخصيص وتوزيع الائتمان المصرفي ، والمشاريع الرابحة، لأن منح الائتمان المصرفي للمشاريع غير الرابحة سيزيد من تعثر تسديد القروض بحسب الجدول الزمني المتفق عليه ومن ثم تقليل منح الائتمان مستقبلا مما يعوق من خطى التقدم الاقتصادي.ومن هنا تتمحور مشكلة البحث في التساؤل الاتي :

- هل تزايد معدلات ونسب القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي يولد تعرض المصرف الى مخاطر خفض الأرباح والقدرة الائتمانية التنافسية ؟

لتحقيق هدف واهميه البحث تم التعرف على اسس منح الائتمان وشروطه للحد من القروض المتعثرة وقياس مؤشرات تاثير ثم تحليل تاثير "القروض المتعثرة" على الائتمان المصرفي.اعتمدت الدراسة الفترة بين عام 2020– 2022 وعينة من البنوك الحكومية والبنوك الخاصة وتوصلت الدراسة الى الاستنتاجات منها الأتي:

1. أن ارتفاع نسبة موشر القياس مجموع الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع هو حاصل بسبب الائتمان الذي منح إلى المصارف الخاصة من طريق المبادرة التي أطلقها البنك المركزي .
2. زيادة في نسبة القروضال متعثرة إلى اجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة لسنة 2020 .
3. البنوك الخاصة حجم الديون متعثرة يحتم عليها الالتزام في عمليات الائتمان و بالاجراءات السليمة في من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية وحالة الزبون المشروع وغيرها.

الكلمات المفتاحية : القروض المتعثرة ، القدرة الائتمانية التنافسية ، الائتمان المصرفي ،الودائع .

المقدمة :

يمارس الائتمان المصرفي دورا مهما في تمويل الاستثمارات المختلفة فضلا عن توفير الائتمان الاستهلاكي للأفراد، وأن زيادة منح الائتمان بالضرورة تسهم بالنهاية برفع معدلات التنمية الاقتصادية. أن الأثر الأخير يعتمد بشكل كبير على مدى تخصيص وتوزيع الائتمان المصرفي الى الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الاقتصاد، والاستثمارات الرابحة، لأن منح الائتمان المصرفي للمشاريع غير الرابحة سيزيد من تعثر تسديد القروض بحسب الجدول الزمني المتفق عليه ومن ثم تقليل منح الائتمان مستقبلا مما يعوق من خطى التقدم الاقتصادي. أن الكثير من الدراسات أوضحت بأن استخدام المعايير الملائمة في تقييم طلبات القروض يقلل من القروض المتعثرة، فضلا عن منح مزيدا من القروض التي تعد ضرورية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المختلفة.

من جهة أخرى، أن ارتفاع السيولة المصرفية أكثر من المقدار الضروري الواجب الاحتفاظ به لدى المصارف يؤثر سلبية على ربحية المصارف حيث الأخيرة تعد المحرك الأساسي لعمل المصارف، على الرغم من أن توفر سيولة عالية لدى المصارف يشير الى زيادة الأمان safety لأموال المصارف. لذلك فأن أهمية البحث تأتي من محاولته تحديد أهم الأسباب وراء تزايد حجم القروض المتعثرة لدى المصارف العراقية لاسيما لدى مصرف الرافدين عينة البحث فضلا عن بيان العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وأسلوب تقييم طلبات الائتمان.

المبحث الاول : منهجية البحث The Methodology of Research

أولا:- مشكلة البحث Research problem

الائتمان المصرفي هو علاقة تقوم على أساس الثقة التي تربط (المصرف) بالزبون التي تنجم عنها قابلية الزبون في الحصول على التسهيلات المصرفية مقابل وعد بالدفع في المستقبل ولوحظ في الاونه الاخيرة تزايد تعثر القروض في المصارف وهذا يدفعنا الى طرح التسألات الاتية:-

1- هل تزايد نسب القروض المتعثرة يؤثر على القدرة الائتمانية للمصرف ؟

2-هل توجد علاقة تاثير للقروض المتعثرة على القدرة الائتمانية عل مستوى القطاع المصرفي (العام والخاص)؟

3- هل توجد علاقة تاثير للقروض المتعثرة على الائتمان النقدي واجمالي الودائع ؟

ثانياً :- اهداف البحث Research Objectives

توجيه للاهتمام في الجهاز المصرفي بالتنبؤ بمخاطر القروض المتعثرة بشكل خاص والتنبيه الى مخاطرها، تتمحور اهداف البحث في الاتي :

- التعرف على اسس منح الائتمان وشروطه للحد من القروض المتعثرة
- قياس تاثير "القروض المتعثرة "
- تحليل تاثير "القروض المتعثرة" على الائتمان المصرفي

ثالثا :- أهمية البحث Research Important

لما كانت القروض تحتل اهمية في العمل المصرفي ولها تاثير فعال في النشاط والقابيلية على منح الائتمان للمصرف لذا تظهر أهمية البحث من خلال الاتي:-

- السعي الى بيان تاثير القروض المتعثرة على الائتمان المصرفي من خلال القروض الممنوحة لطالب الائتمان .

رابعا :- فرضية البحث Research Hypothesis

✓ **الفرضية الاولى :** "توجد علاقة ارتباط بين القروض المتعثرة والقابلية الائتمانية للمصرف"

- ✓ **الفرضية الثانية:** توجد علاقة تاثير القروض المتعثرة على القدرة الائتمانية للمصرف
- ✓ **الفرضـــية الثالثة** : هناك علاقة تاثير القروض المتعثرة على القدرة الائتمانية عل مســتوى القطاع المصــرفي (العام والخاص)
- ✓ **الفرضية الرابعة** : توجد علاقة تاثير للقروض المتعثرة على اجمالي الودائع
- ✓ **الفرضية الخامسة** : توجد علاقة تاثير للقروض المتعثرة على الائتمان النقدي .

خامسا :- حدود البحث Research Lines

- حدود زمانية : الفترة بين 2020-2022
- حدود مكانية : البنوك الحكومية والخاصة.

المبحث الثاني: الجانب المفاهيمي (الائتمان المصرفي)

اولا :- الائتمان المصرفي :

1-1 مفهوم الائتمان المصرفي : يشغل النظام المصرفي والمؤسسات المالية دوراً مهما في الاقتصاد، إذ تعمل المصارف كوسيط جيد للأســـواق برأس المال، ويتم توفير رؤوس الأموال الجديدة عن طريق تحويل الودائع إلى قروض ما يخلق فرص واســـتثمارات جديدة، وذلك عن طريق ربط الجهات التي لديها فائض في الأموال والجهات الفاعلة التي تحتاج الأموال وللمصـــارف دور كبير في خفض تكاليف المعاملات ومن ثم تخفيف كفاءة السوق (الموسوي والفيافي، 2017).

.ومن هنا يمكن بيان مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالائتمان المصـــرفي حســـب وجهة نظر عدد من الباحثات فمنهم من عرفه بأن عملية إمداد المجتمع. بالشـركات والمنشـأة بالمال على أن المقترض يتعهد بسـداد تلك الفوائد والأموال بشـكل مبلغ مقطوع أو على دفعات خلال مدة من الزمن.بانه متاجرة المصـــارف وعرف الائتمان المصـــرفي بأنه بالودائع النقدية المملوكة للوحدات الاقتصـــادية وأفراد المجتمع وتخضع إلى ألقواعد استقر عليها الصرف المصرفي (الجزراوي والنعيمي، 2010).

كما إن "الائتمان المصـرفي" هو علاقة تقوم على أساس الثقة التي تربط كلا المقرض (المصـرف) بالمقترض التي تنجم عنها قابلية المدين في الحصول على السلع والخدمات مقابل وعد بالدفع في المستقبل (عبد القادر،2008).

1-2 أشـكال الائتمان المصـرفي: يُعد نشـاط الائتمان من أبرز أنشـطة المصـرف نتيجة الأرباح المتحققة عنه، كما تعد القروض أبرز صوره ويأخذ الائتمان المصرفي اشكال متعددة لعل أهمها:

1-2-1 الائتمان النقدي المباشـــر: هي الخدمات التي تعد الأكثر أهمية في توظيفها للائتمان في البنوك، إذ تقوم إدارة الائتمان بمنح المبالغ لطالب الائتمان للاستفادة منها بشكل مباشر وهي بعدة أنواع منها:

أ. القروض والسلف
ب. السحب على المكشوف
ت. خصم الأوراق التجارية

1-2-2 الائتمان التعهدي (غير المباشر):يختلف هذا النوع عن الائتمان النقدي، إذ أن إدارة الائتمان في المصرف لا تعطي حق لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر ويكون هذا الائتمان على نوعين:

- خطابات الضمان
- الاعتمادات المستندة

1-3 أسـس منح الائتمان وشـروطه: إن عند منح الائتمان المصـرفي يجب أن يتم اسـتناداً إلى قواعد وأسـس متعارف عليها لعل أهمها: (الموسوي، 2016)

1- الأمان: أموال المصـــرف يجب أن يتوفر الأمان أي من خلال الاطمئنان لأن على القرض الممنوح ســـوف يســـترد في المدة المحددة، فضلا على بذمة الزبون اي الفوائد المترتبة.

2- الربح: الائتمان الممنوح يجب ان يحقق فوائد مترتبة و أرباحا صافية للمصرف .

3- السيولة: إن مانح الائتمان المصرف يجب أن يكون ذا مركز مالي يهدف بالسيولة.

4- التوافق: الغرض من القرض ينبغي أن يكون متوافق مع سياسة وأمور الدولة الاقتصادية.

ثانيا :- ماهية القروض المتعثرة :

2-1 ماهية القروض المتعثرة :يمكن تعريف القروض المتعثرة كاصطلاح بأنها: " "عدم قدرة الدائن على سداد أقساط القرض، كلياً أو جزئياً، رغم استحقاق الفوائد في وقتها"، ويعتقد البعض أن القرض متعثر. فيما اذا تجاوز المدين موعده المحدد للاستحقاق بمدة تتجاوز (٩٠) يوماً (بن شنة ،2008) كما يمكن تعريف الديون المتعثرة بأنها: تلك التي تتعدى احتمالات عدم استردادها نسبة (51%) أي ان التسهيلات الائتمانية التي ان حصل عليها العميل لم يقم بتسديدها عند موعد استحقاقها، فتحولت الى أرصدة مدينة عاطلة، او جامدة، او غير عاملة، وتصبح بمرور الوقت. ديون متعثرة (عز الدين ،2007).

وبذلك فإن الديون المتعثرة تنقسم الى درجات، حسب إمكانية، او عدم إمكانية استردادها(عبد الله ، 1989):

- ديون عادية: وهي الديون التي لا يواجه المصرف أي مشاكل في استردادها ،وهي جيدة ومنظمة.
- ديون معدومة: وهي الديون التي استنفذ المصرف كل الوسائل لاسترادها بما فيها الوسائل القانونية، وتعذر عليه ذلك.
- ديون متعثرة: وهي الحالة الوسط بين الحالتين الأولى والثانية.

وهنا يمكن تحديد عدة زوايا للتعثر في القروض المصرفية وهي(عبد الحميد ، 1998) :

- **المفهوم المصـــرفي للتعثر** : مواجهة المشـــروع لمعوقات داخلية وخارجية تؤدي الى عدم قدرته على توليد موارد تكفي لتسديد التزاماته القصيرة والمتوسطة الأجل.
- **المفهوم القانوني**: هو ان عدم قدرة المدين للوفاء بالتزاماته المستحقة.
- **اتعثر في المفهوم الاقتصادي**: عدم قدرة المدين على الوفاء بالمطلوبات واجبة الدفع .

وهنا يمكن **الاشارة** الى ان تصنيف الديون المتعثرة قد يتم بناءً على مسبباتها، او وفقاً لمراحلها، او حسب درجة تعقدها وتأثيرها في عرض النقد وفي النشـــاط الاقتصـــادي ، وبذلك يمكن تعريف القروض غير العاملة بأنها القروض التي لم تعد تحقق للبنك ايرادات عن الفوائد المفروضة على هذه القروض (أبو عبيد ،2004)

2-2 انواع القروض المتعثرة:

يصنف الباحثين والكتاب القروض المتعثرة الى تصنيفات مختلفة ومتعددة، وكما يأتي (شافية،2016)، (صديقة، 2017)

1- تصنيف القروض المتعثرةٍ وفقا لدرجة التخطيط: وفقا لهذا التصنيف تنقسم القروض المتعثرة الى نوعين وهما (شافية، 2016)

- "قروض متعثرة" مخططة مرحلية: وهي ترتبط بالنشاط الاقتصادي الذي يتم تخطيطه، وبالتالي يمكن التنبؤ بها سلفا وهي تحدث عندما لا يتحقق التوازن بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلة اليه، بسبب فشل ادارة المشروع في تحصيل على الاموال المطلوبة لسداد التزاماتهم.
- "قروض متعثرة" عشـــوائية الحدوث: ويحدث هذا النوع نتيجة ظروف لا يمكن التنبؤ بها واســـباب لا يمكن التحكم بهاء ويغلب عليها طابع المفاجأة، فهي ديون اوجدتها الاوضـــاع العامة والمحيط الذي ينشـــط به الزبون المقترض مثل الوضـــع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

2- تصنيف القروض المتعثرةٍ وفقا لمسبباتها: وتصنف الى نوعين وهما(عبد الحميد ، 2009)

أ- قروض المتعثرةٍ حصلت بسبب عوامل ذاتية

ب- قروض المتعثرة حصلت بفعل عوامل خارجية: ينصرف هذا النوع الى تاثير البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من مصارف وموردين وموزعين وجهات حكومية، ويحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن ارادة المشرع ذاته، وتتقسم الى:-

- ديون متعثرة بسبب مصرف مقدم الائتمان نفسه.
- ديون متعثرة بفعل العامل الخارجي كالظروف المحيطة .

2-3 مراحل القروض المتعثرة: تمر القروض بخمس مراحل وهي كالاتي (Ayunku&Uzochukwu, 2020) :-

المرحلة الاولى (التعثر المالي المؤقت): وتكون المنظمة عاجزة عن تسديد التزاماتها المستحقة رغم ان موجوداتها المتداولة تفوق التزاماتها المستحقة، ويعبر هذا عن حدوث ازمة سيولة اي ان هناك نقصا في السيولة في الاجل القصير.

المرحلة الثانية (استمرار التعثر): يتم تنبه القائمين على ادارة المصرف والمشروع الى خطورة الاسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر الا انهم يتجاهلون ذلك اما تهاونا او تقليلا لشأنها مما يزيد الوضع سوءا ويزدد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع وعدم مبادرتهم لحل المشكلة.

المرحلة الثالثة (التكيف مع التعثر): هي اخطر المراحل على الاطلاق، اذ يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة دخل المشروع، ويكون المشروع على وشك الافلاس» وخلال هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة، وتنعدم الزيادة في الطاقة الانتاجية.

المرحلة الرابعة(الافلاس): تعد هذه المرحلة بانها مرحلة التعثر الكامل او الفشل المالي، وتكون القيمة السوقية في هذه المرحلة للمشروع اقل من خصومه، ويصبح غير قادر على سداد الالتزامات المستحقة عليه قبل الغير بكامل قيمتها وهو الامر الذي يؤدي في غالب الحالات الى الافلاس.

المرحلة الخامسة (اعادة التنظيم): يتم استدعاء في هذه المرحلة عدد من المختصين والخبراء لدراسة اسباب التعثر لوضع الحلول والمعالجات له، سواء من خلال التصفية اوعمليات الدمج او اعادة الهيكلة او اعادة المشروع الى قدرته ومسيرته الطبيعية على التوسع والنمو وسداد التزاماته

2-4 أسباب التعثر في القروض البنكية:ان التوسع في الائتمان المصرفي عملية مشتركة بين أطراف عدة، وهي: المصرف التجاري (المانح للقرض)، والعميل (الطرف المقترض)، وكذلك النظام المصرفي وقواعده ومحدداته، والبيئة الاقتصادية ومتغيراتها، اضافة الى عمليات التحرر المالي والمصرفي على الصعيد الدولي. هذه الأطراف، قد تشترك مع بعضها، او احداها بمعزلٍ عن بقية العوامل في تحديد اسباب التعثر الاقتصادي، ولنبدأ من الحالة العامة على الصعيد الدولي، وهي التحرر المالي والمصرفي (kidwell et al,2000)

2- 4-1 **التحرر المالي والمصرفي** : ان اهم اجراءات التحرر المالي وسياساته هي :

1. التوسع في النشاط المصرفي الشامل. وفسح المجال أمام النشاط الخاص لولوج هذا المجال.
2. اعتماد الادوات غير المباشرة في توجيه النشاط الائتماني وعرض النقد، أي اعطاء حرية أكبر لهذه المصارف في ممارسة انشطتها منح الأولوية للنشاط الخاص في منح الائتمان، وان تكون الفرص متكافئة بين القطاعين الحكومي والخاص في الحصول على التمويل اللازم.
3. منح الحرية لتحرير حركة رؤوس الأموال بين البلدان المختلفة، سواء باتجاه الداخل او الخارج، وفي مختلف الأنشطة الاستثمارية الحقيقية.
4. اضافة الى اجراءات عديدة اخرى تتعلق بتحرير اسعار الفائدة، ومدد الائتمان. ونوعية العمل المصرفي. (فربلاند ،2001)

2- 4-2 العوامل المتعلقة بالبيئة الاقتصادية : من المعروف ان النشاط المصرفي يؤثر في المتغيرات الفعليه والحقيقية في الاقتصاد، وذلك من خلال تأثيره في سعر الفائدة، وبالتالي في حجم الائتمان (استهلاكي او استثماري)، وكذلك في عرض النقود ومن ثم في التظخم ومستوى النشاط الاقتصادي، الا ان النشاط المالي والمصرفي يتأثر بدوره، وبشكلٍ كبير بالتغيرات الاقتصادية، فأي تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي سوف ينعكس على طبيعة عمل الجهاز المصرفي، وتحديداً من خلال زيادة حجم القروض المتعثرة، وازدياد حجم المخاطر في السوق، وهو ما يؤثر بشكلٍ سلبي في نوعية موجودات المصارف، خاصة في جانب القروض، والتي تتحول نسبة كبيرة منها الى قروض غير عاملة ناجمة عن تباطؤ مستوى النشاط الاقتصادي. (فربلاند ،2001)

ثالثا : اساليب الوقاية من القروض المتعثرة: بعد دراسة القروض المتعثرة واسبابها وانواعها والمراحل التي تمر بهاء يجب علينا ان نضع الحلول والاساليب للوقاية منها وكالاتي :-

3-1 اسلوب تعويم الزبون او الشركة المتعثرة: قد يتعثر الزبون نتيجة ظروف استثنائية طارئة، اذ تؤثر على قدرته على السداد، مما يستدعي مساندة المصرف له من خلال اعطائه منحه فترة لاجل تحسين وضعه عبر السماح اذ يتم من خلالها تأجيل سداد الدين وفوائده من فتره سنة الى ثلاث سنوات، وتتضمن هذه العملية ايضا اما اعادة جدولة الدين او التنازل عن كل الفوائد او جزٍ منها او التنازل عن الدين كنسبة، و هذه تتقفف على الظرف التي ادت الى تعثره.

3-2 اسلوب انتشال الزبون: في هذه الحالة يقوم المصرف بمجموعة من الاجراءات والتي يتم عبرها التدخل في ادارةٍ نشاط الزبون وفقا الى خطة عمل متفق عليها مسبقا بين المصرف والزبون، فيعمل على تحقيق الموازنة بين التدفقات النقدية الخارجة و الداخلة للوحدة الاقتصادية ، بتقديم المصرف الاستشارات الإدارية الملائمة، والتي تتضمن:

- ترشيد الكلف وزيادة الايرادات عبر التخلص بالبيع لبعض الاصول غير العاملة.
- زيادة كفاءة المتأخرات وتنشيط الطلب على السلع التي ينتجها الزبون، اضافة الى ذلك فان المصرف يقدم المشورة والنصح في مجال التسويق لمنتجات الزبون(صديقة،2017)

3-3 اسلوب انعاش الزبون: هو رفع التعثر عن الزبون اي استعادة الزبون نشاطه والعمل بكامل طاقته، ويتم ذلك من خلال منح الزبون قروض جديدة، وبشروط ميسرةٍ تسمح له بمزاولة نشاطه في حالته الطبيعية، وحتى تتحقق يجب توفير بعض الشروط وهي (صديقة،2017):-

- ان يكون السبب في تعثرٍ قد تمت معالجته او قارب على الانتهاء والزوال.
- ان تكون التوقعات المستقبلية جيدة بالنسبة للزبون وكذا للمنتج.

رابعا : أهم المعالجات لحالة تعثر القروض المصرفية:ان مسألة وضع معالجات فاعلة لمشكلة القروض المصرفية هي مهمة تكتنفها العديد من الصعوبات والتعقيدات الناجمة عن تعقد وتنوع أسباب وتداعيات مشكلة سداد االقروض لذا فإن المعالجة الصحيحة ينبغي ان تنطلق ابتداء من تحديد السبب او الأسباب الحقيقية لهذه المشكلة، وكذلك الآثار الناجمة عنها وطبيعة الأطراف المتضررة، أي إجراء دراسة دقيقة وشاملة لأبعاد هذه المشكلة وطبيعتها، هل هي آنية مرحلية، أم مزمنة وخطيرة ؟ لوضع المعالجات الدقيقة. الا ان اهم المعالجات تستند للأسس التالية:

اولى المعالجات تستند الى مقررات "لجنة بازل وتحديداً "لجنة بازل/٢ والتي أكدت على عدة أسس لغرض الحفاظ على سلامة الموقف المالي للمصارف، ومنها:

1. التأكيد على أهمية ملاءة رأس المال وهو إجراء وقائي يضمن ارتفاع رأس المال لدى المصرف وانخفاض امكانية تعرضه لنقص السيولة.

2. ربط مخاطر اســـتخدام رأس المال، بمعدل كفاية رأس المال. إذ أكدت مقررات اللجنة على ان معدل كفاية رأس المال ينبغي الا يقل عن (٨%) في العراق(12%) والحصـيلة ينبغي ان تسـاوي كحد د أدنى (٨%)، أو أكثر من هذا المعدل وبعد ذلك على البنوك السعي لتقليل حجم المخاطر في منحها الائتمان، او في استثماراتها المختلفة.

الإجراء الثاني. هو مراقبة تغيرات رأس المال صـعوداً او نزولاً لضـمان احتفاظ المصـارف بما يزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وهنا قد تكون المراقبة داخلية من المصـرف نفسـه.اعتماد المزيد من الانضـباطية (Discipline) في عمليات منح الائتمان، والابتعاد عن الائتمان المتساهل الذي كان أحد أهم أسباب الأزمة المالية في عام ٢٠٠٧م (عادل ،2011).

اجراءات ما بعد الأزمة وتتعلق بتخصـــيص نســـبة معينة من إجمالي القروض كاحتياطيات، لمواجهة الخســـارة الناجمة عن تعثر القروض، وقد كانت هذه النسـبة تبلغ (٢%) من إجمالي القروض- حسـب مقررات لجنة بازل – لكن جرى رفع هذه النسـبة الى (٧%) بعد الأزمة المالية عام ٢٠٠٧م انشاء صـناديق تحوطية ذات طبيعة استشارية يكون هدفها معالجة الآثار الناجمة عن تعثر القروض على صعيد الاقتصاد الكلي. وهذه الخطوة يراها البعض ضرورية، لأن اتباع سياسة متحفظة من المصارف لغرض تامين السـيولة، ربما تنعكس سـلباً بنفس الوقت على الاقتصـاد الحقيقي الذي يحتاج مزيداً من الانفاق في حالة ازمات تعثر القروض (المفاضـلة والمواءمة في أولوية الأهداف)، وان تقوم هذه الصـناديق بشـراء المشـاريع المتعثرة لضـمان اسـتمرار إداراتها، وليس تصفيتها وبيع أصولها وذلك لضمان امكانية تسديد التزاماتها للمصارف على ان تكون – من ضمن – ادارة هذه المشاريع، خبراء في الشؤون المالية، خاصة ما يتعلق منها بالديون المتعثرة.

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي

سيتناول المبحث الثالث من الدراسة شرح لعينة الدراسة والمتمثلة في المصارف العامة والتجارية الخاصة ثم قياس مؤشرات قياس نشاط المصرف وقدرته الائتمانية .

اولا :- اجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع

1-1 العينة :البنوك الحكومية هي مصارف تعود ملكيتها للدولة العراقية، والمصارف الاهلية هي التي تعود ملكيتها لأفراد أو منظمات غير تابعة للدولة ، قامت الدولة العراقية بتأميم كافة المصارف في العراق بموجب القرار رقم 100 الصادر في عام 1964 و هذا القرار ادى إلى استملاك جميع البنوك الخاصة العاملة في العراق، انتج التأميم تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976. وبلغ عددهم (66) بنكاً خاصاً، منها (27) بنكاً إسلامياً، و(25) بنكاً تجارياً، و(14) بنكاً أجنبياً.

1-2 مؤشرات القياس

1-2-1 اجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع :تستخدم هذه النسبة في قياس السيولة لدى المصارف العاملةمن خلال قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، والتي تعتبر المصـدر الاسـاس في النشـاط المصـرفي، إذ ان انخفاض نسـبة المؤشـر تمثل تدني في الائتمان النقدي الممنوح مقارنة بالودائع والعكس في حالة ارتفاعها، كما تم تحديد النسـبة المعيارية (75%)، إذ أن ارتفاع المؤشـر بنسـبة أعلى من النسـبة المرجعية يعني قيام المصـارف بالضـغط على مواردها المالية لمنح الائتمان النقدي، أي ان ارتفاع معدل المؤشـر عن النسـبة المرجعية المحددة تقلل من معدل الأمان للودائع المصـرفية وعليه يجب أن تبقى ضـمن نسـب متوازنة والتي حددها البنك المركزي العراقي عند (75%) للحفاظ على السـيولة الكافية في المصـارف العاملة من اجل م واجهة عمليات السحب المفاجئة من قبل العملاء واستمرار نشاط العمل المصرفي، والشكل (2) يوضح هذه النسبة:

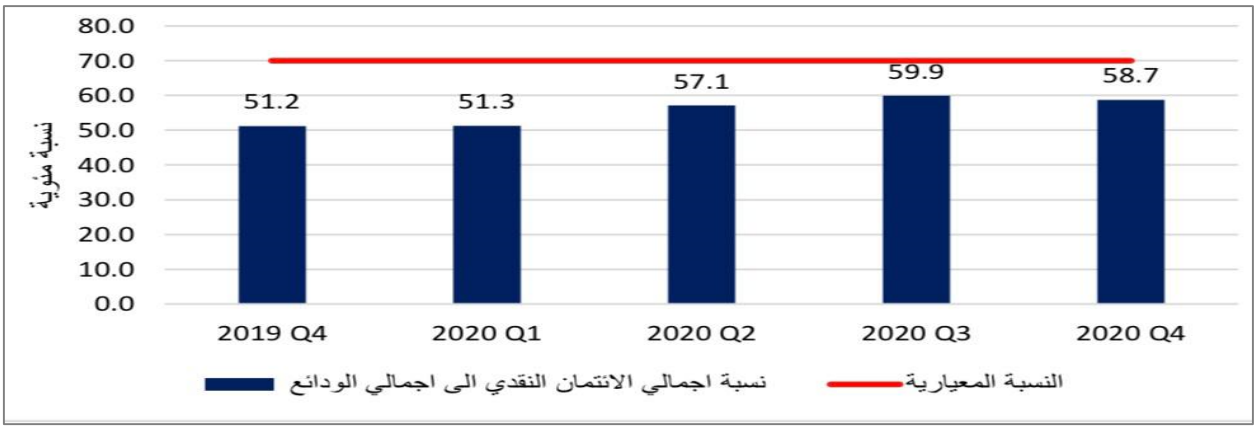

الشكل (2): معدل مجموع الائتمان النقدي الى مجموع الودائع لسنة 2020

المصدر: البنك المركزي العراقي الموقع الاحصائي والاقتصادي.

الشكل (3): معدل اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع لسنة 2021.

المصدر: البنك المركزي العراقي الموقع الاحصائي والاقتصادي.

الشكل (4): نسبة اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع لسنة 2022.

المصدر: البنك المركزي العراقي الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتضح من الشكل(2) إن نسبة إجمالي الائتمان النقدي مقسومة على إجمالي الودائع بلغت (58.7%) في الفصل الرابع 2020 وهي لم تتجاوز .النسبة المرجعية التي حددها البنك المركزي (70%)، ولكن بالمقارنة مع نفس الفصل من عام 2019 يلحظ ان هناك ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة نمو الائتمان النقدي بلغ (14.6%).

اما الفصل الرابع من سنة 2021 فان الشكل (3) يوضح أن نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (55.1%) في الفصل الرابع 2021 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (75%).

اما الشكل (4) يوضح أنخفاض معدل مجموع الائتمان الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع في القطاع المصرفي من (55.1%) في الفصل الرابع العام 2021 مقارنة بالفصل نفسه من عام 2022 بنسبة (47.0%)

وعند مقارنة الفصل الرابع للسنوات الثلاثة (2020 – 2021 – 2022) يلاحظ ان نسبة اجمالي الائتمان في السنة الاولى بلغت (58.7%) وانخفضت بمقدار (3.6%) وثم انخفضت بشكل اكبر في سنة 2022 وبمقدار(8.1%) اذ بلغت (47.0) وهذا يعود إلى ارتفاع أجمالي الودائع بنسبة أكبر من حجم الائتمان النقدي الممنوح.

وبالعودة إلى المصارف الخاصة والمصارف العامة كلا على حده يتضح أن المصارف الخاصة قد تجاوزت هذه النسبة التي حددها البنك المركزي والشكل (5) يوضح ذلك:

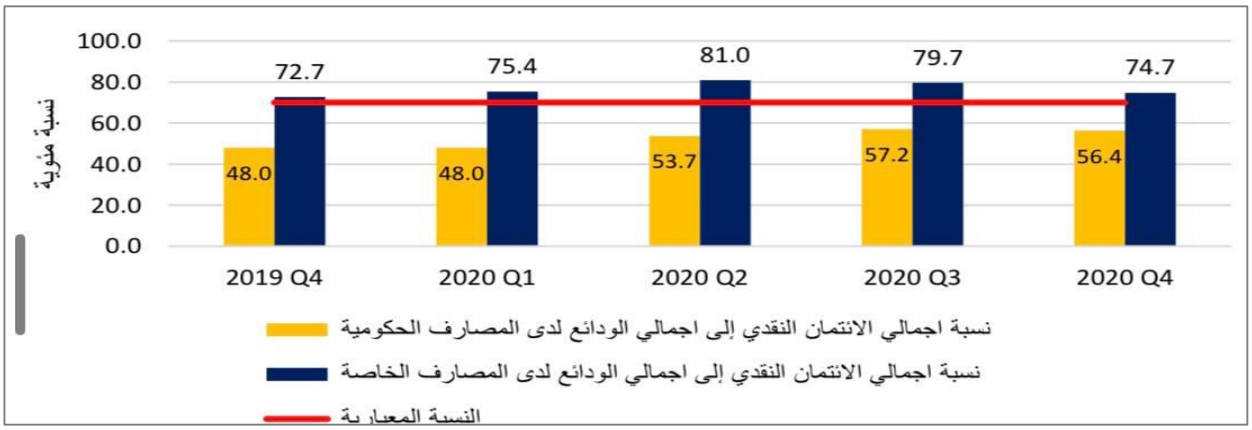

الشكل (5) : اجمالي الائتمان النقدي الى مجموع الودائع لكل من المصارف الخاصة والبنوك العامة لسنة 2020.

المصدر: البنك المركزي العراقي.

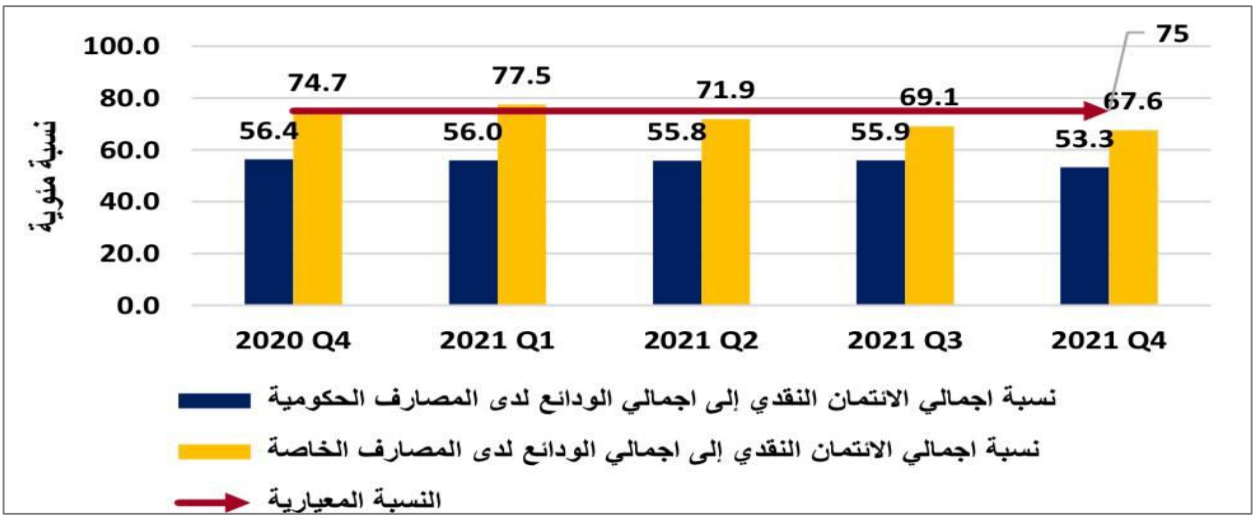

الشكل (6) : مجموع الائتمان النقدي مقسومة الى اجمالي الودائع لكل من المصارف الخاصة والمصارف العامة لسنة 2021.

المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

الشكل (7) : مجموع الائتمان النقدي مقسوم على اجمالي الودائع لكل من البنوك الخاصة والبنوك العامة لسنة 2022.

المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

يوضح الشكل (5) بلغت النسبة (74.7%) في الفصل الرابع من عام 2020، لذلك أصبح ضروريا بالنسبة للمصارف الخاصة الالتزام بهذا المعدل لتجنب التعثر المالي، اما بالنسبة الى البنوك العامة فهي لم تتجاوز تلك النسبة.

والشكل (6) يبين أن النسبة وصلت (67.6%) في الفصل الرابع من عام 2021 لدى البنوك الخاصة بعدما كانت (74%) للفصل نفسه من عام 2020.

يلحظ من الشكل (7) ارتفاع نسبة هذا المؤشر في المصارف الخاصة من (67.6%) في الفصل الرابع من عام 2021 إلى (74.9%) للفصل نفسه من عام 2022 وهي معدل حرج وقريب جداً من الحد الذي أقره البنك المركزي مقارنة بالمصارف التابعة للدولة التي يكون فيها المعدل منخفض على مدى السنوات السابقة إذ قلت النسبة من (53.3%) في الفصل الرابع عام 2021 إلى (43.8%) للفصل نفسه من عام 2022 وهي ضمن الحدود التي أقرها البنك المركزي العراقي إلا أن هذا الارتفاع نسبة موشر القياس اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع هو حاصل بسبب الائتمان الذي منح إلى المصارف الخاصة من طريق المبادرة التي أطلقها البنك المركزي وهذا الائتمان الممنوح بعيد عن معيار الودائع لديها.

2-2-1. القروض المتعثرة/مجموع الائتمان النقدي

.يقاس ان هذا المؤشر من قسمة "القروض المتعثرة" إلى إجمالي الائتمان النقدي، وتستخدم هذه النسبة كنسبة تأشيرية من قبل السلطة النقدية، فازدياد هذه النسبة يدل على وجود تعثر في تسديد القروض، مما يؤشر إلى وجود احتمالية فشل مالي سواء على مستوى مصارف متفردة أو على مستوى قطاع مصرفي ومن ثم ارتفاعها بشكل كبير يوجب على صانع القرار فرض سقوف أعلى العملية القروض المتعثرة وفي حالة انخفاض هذا المؤشر يكون النظام المصرفي مؤمن من العمل ، والشكل (8) يوضح ذلك:

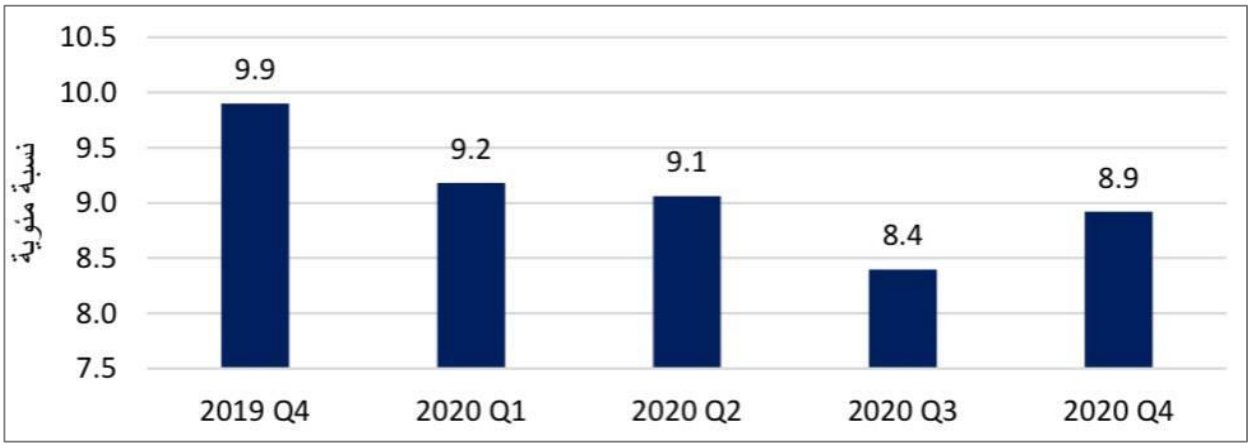

الشكل (8) : معدل القروض المتعثرة الى مجموع الائتمان النقدي لسنة 2020 .

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

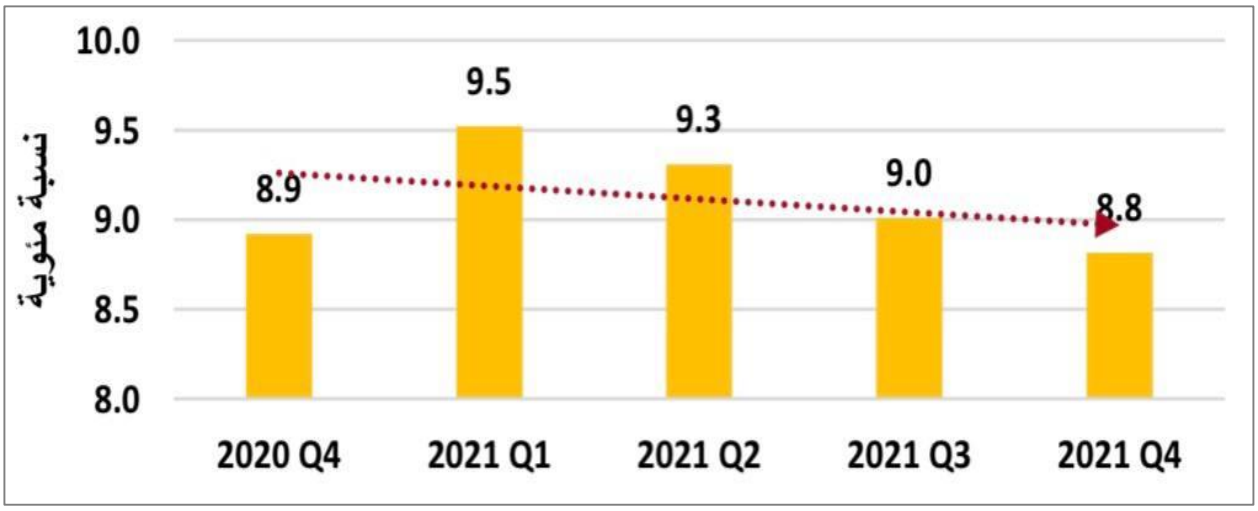

الشكل (9) : معدل القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي لسنة 2021 .

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

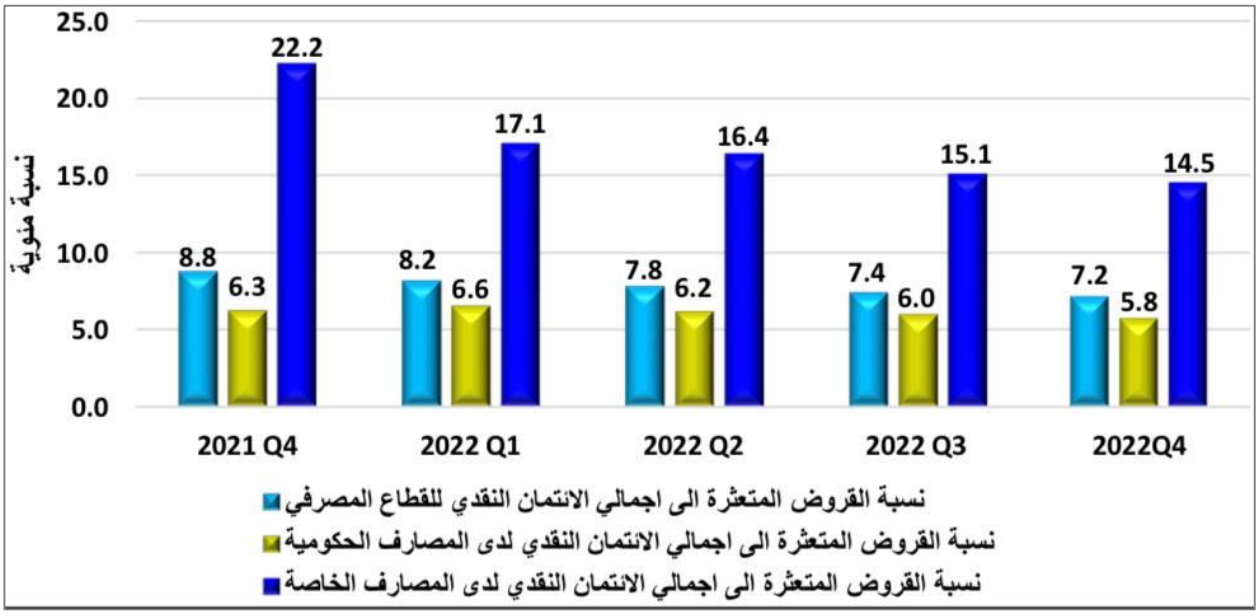

الشكل (10) : معدل القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي لسنة 2022 .

المصدر : "البنك المركزي العراقي"، دائرة الاحصاء والابحاث.

من الشكل (8) يتبين أن معدل"القروض المتعثرة" إلى مجموع الائتمان النقدي في الفصل الرابع من عام 2020 قد انخفضت إلى (8.9%) بعد أن كانت (9.9%) للفصل نفسه عام 2019، وبمعدل نمو سالب بلغ (10.1- %) اذ أن هذه النسبة تمثل أجمالي المصارف العاملة وانخفاضها، ويعد أمر ايجابي بالنسبة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي .

والشكل (9) يبين نسبة "القروض المتعثرة" إلى مجموع الائتمان النقدي في الربع الرابع من عام 2021، قد انخفضت إلى (8.8%) بعد أن كانت (8.9%) للفصل نفسه عام 2020، يتضح إن هناك انخفاضا في نسبة نمو الفروض المتعثرة، علما أن هذه النسبة تمثل إجمالي المصارف العاملة.

يوضح الشكل (10) نسبة انخفاض "القروض المتعثرة" إلى مجموع الائتمان النقدي البنوك العاملة من (8.8%) الفصل الرابع عام 2021 إلى (7.2%) للفصل نفسه من عام 2022، مع تدني معدل نمو القروض المتعثرة إلى (6.7-%) في القطاع المصرفي وهذا يدل على سلامة النظام المصرفي.

أن نسبة "القروض المتعثرة" إلى مجموع "الائتمان النقدي" لدى البنوك الحكومية قد انخفضت من (6.3%) اثناء الفصل الرابع لعام 2021 إلى (5.8%) في الفصل نفسه من عام 2022، مقارنة بالمصارف الخاصة التي تكون فيها النسبة أعلى والسبب أن المصارف الحكومية تكون لديها نسبة الائتمان الممنوح مرتفعة مقارنة بحجم القروض المتعثرة لديها بنسبة (83.7%) أثناء عام 2022.

عند العودة إلى تفصيل المصارف من حيث ملكيتها نجد ان هناك زيادة في نسبة "القروض المتعثرة" إلى مجموع الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة لسنة 2020 والشكل (11) يوضح ذلك:

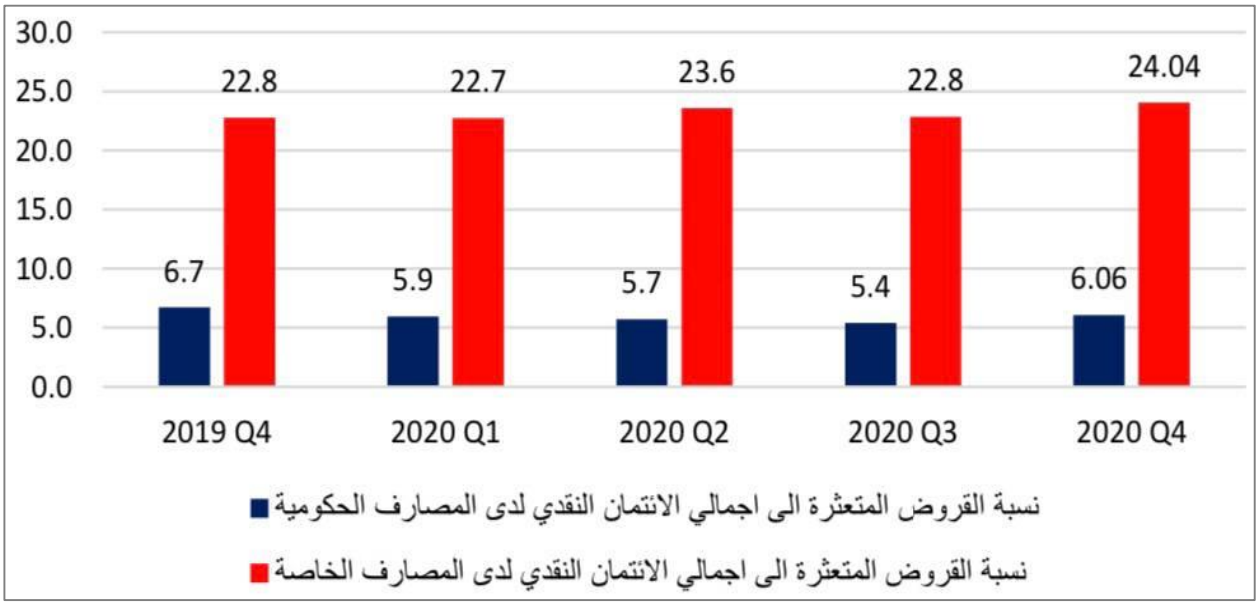

شكل (11): نسبة "القروض المتعثرة" الى مجموع الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 2020.

المصدر: "البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والأبحاث".

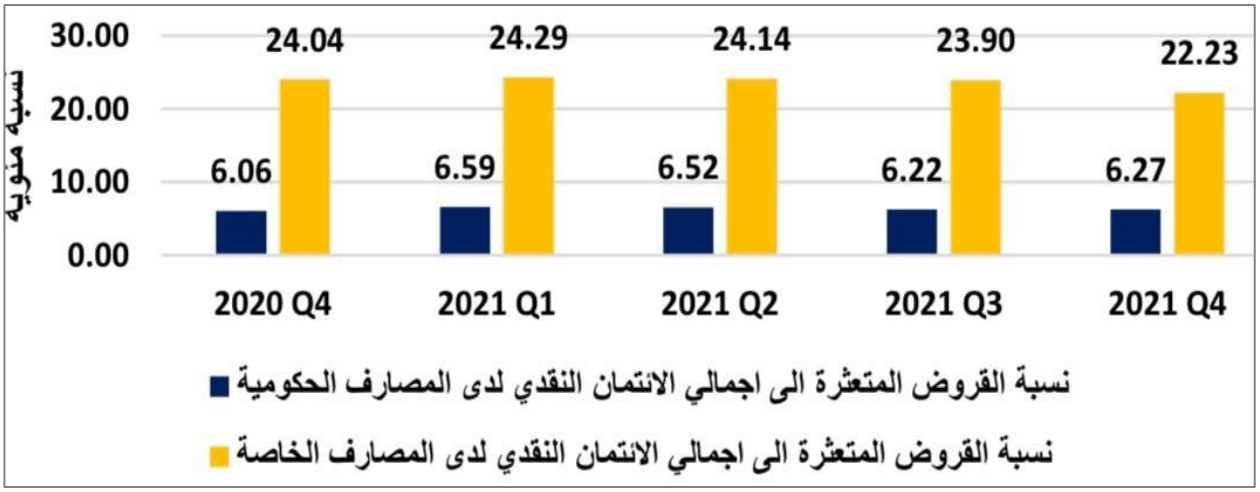

شكل (12): نسبة القروض المتعثرة الى مجموع الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 2021.

المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث.

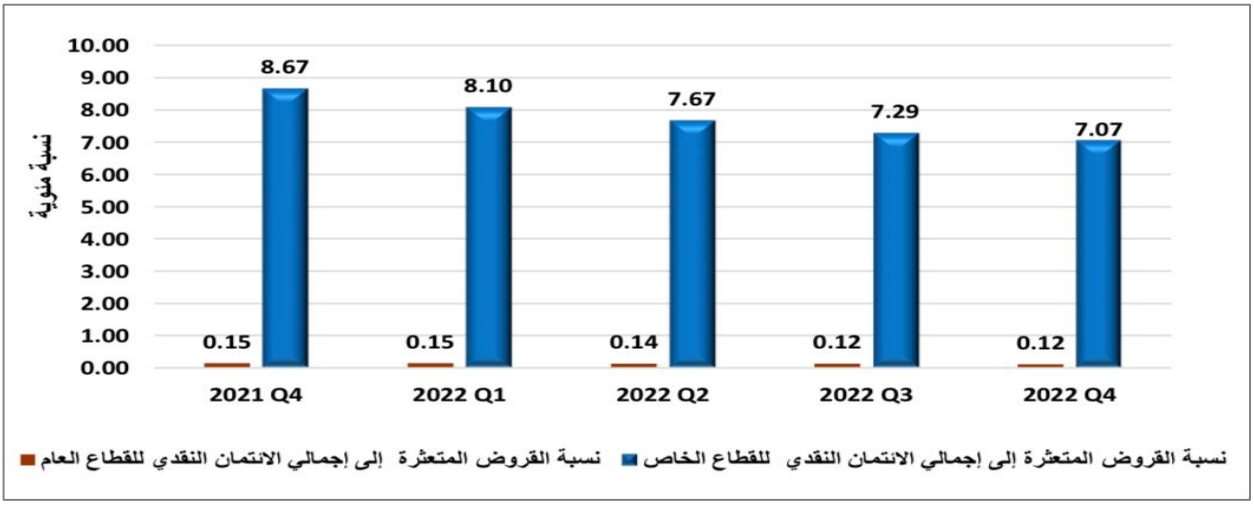

شكل (13): نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 2022.

المصدر: "البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والأبحاث".

الشكل (11) يوضح معدل القروض المتعثرة إلى مجموع الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة المرتفعة جداً ، إذ زادت هذه النسبة من (22.8%) في الفصل الرابع عام 2019 إلى (24.04%) لنفس الفصل عام (2020)، وبنسبة نمو بلغت (5.4%) وإن حجم القروض المتعثرة لدى البنوك الخاصة يشكل ما يزيد عن خمس الائتمان النقدي الممنوح من قبلها ، أما بالنسبة البنوك العامة فقد انخفضت هذه النسبة من (6.7%) في الفصل الرابع عام 2019 إلى (6.06%) لنفس الفصل عام 2020، هذه الزيادة في حجم الديون المشكوك في استردادها لدى البنوك الخاصة تسمح لها بتقييم وضع العميل والجدوى الاقتصادية للمشروع وما إلى ذلك. ويحتاج منهم مراجعة التعليمات المناسبة والامتثال لها في الية منح الائتمان.

يوضح الشكل (12) أن معدل القروض المتعثرة إلى مجموع الائتمان النقدي لدى البنوك الاهلية عالية نوعا ما برغم الانخفاض الطفيف فيها، إذ بلغت هذه النسبة (22.3%) في الفصل الرابع عام 2021، وبعدما كانت (24.04%) للفصل نفسه من عام 2020، وإن هذه النسبة لدى المصارف الخاصة تشكل خمس او اكثر من الائتمان النقدي الممنوح لديها، على الرغم من أن الائتمان النقدي الممنوح من البنوك الخاصة لا يشكل سوى (15.9%) من إجمالي الائتمان الممنوح أثناء الفصل الرابع عام 2021 أما في ما يخص المصارف العامة أيضا فهناك ارتفاع في هذه النسبة من (6.06%) في الفصل الرابع 2020 إلى (6.27%) أثناء الفصل نفسه من عام 2021، علما أن معدل الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العامة إلى إجمالي الائتمان يشكل (84%) أثناء الفصل الرابع من عام 2021.

الشكل (13) يوضح انخفاض هذه النسبة لدى القطاع الخاص من (8.67%) في الفصل الرابع من عام 2021 إلى (7.07%) في الفصل نفسه من عام 2022، وكذلك انخفاض هذه النسبة في القطاع العام من (0.15%) إلى (0.12%) أثناء المدة نفسها.

لذلك نجد أن نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض المتعثرة لدى القطاع الخاص أكبرمقارنة مع نظيره في القطاع العام بنسبة (98.4%) مقارنة بالقطاع العام والبالغ نسبته (1.6%) للمدة نفسها، لكون القطاع الخاص يعد هو القائد للنشاط الاقتصادي في البلد ومن ثم تكون حجم المخاطر فيه خاضعة لعدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، في حين أن القطاع العام يعبر عن المؤسسات العامة والحكومية المركزية وهو أقل مخاطر.

1-2-3 القروض المتعثرة / إجمالي الودائع :

يقاس هذه النسبة عن طريق قسمة القروض المتعثرة على مجموع الودائع لدى المصارف، والشكل (14) يوضح ذلك:

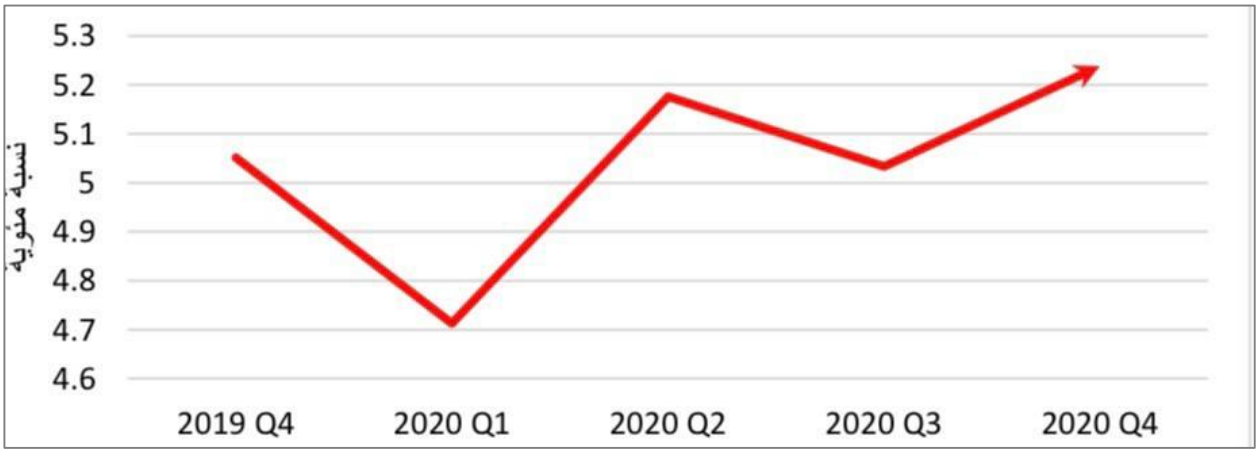

شكل (14) : معدل القروض المتعثرة الى مجموع الودائع لسنة 2020.

المصدر: "البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والأبحاث" .

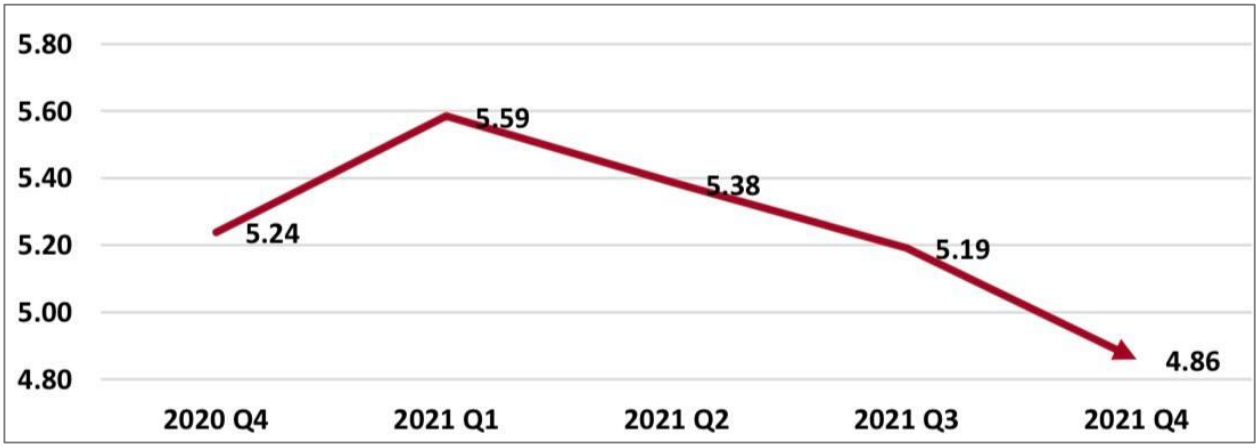

شكل (15) : معدل القروض المتعثرة الى مجموع الودائع لسنة 2021.

المصدر: "البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والأبحاث" .

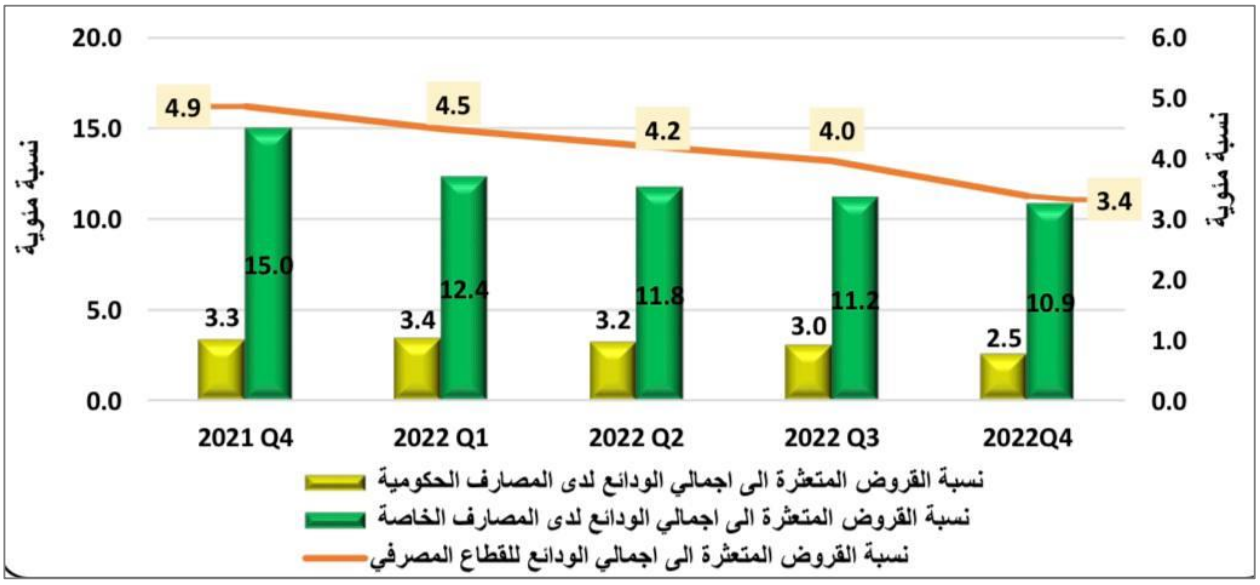

شكل (16) : معدل القروض المتعثرة الى مجموع الودائع لسنة 2022.

المصدر : "البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والأبحاث" .

يلاحظ من الشكل (14) أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد ارتفعت من (5.05%) في الفصل الرابع لعام 2019 إلى (5.23) لنفس الفصل من عام 2020، الأمر الذي يتطلب متابعة أكبر من المصارف على القروض الممنوحة إلى الجمهور .

والشكل (15) يوضح أن نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع الودائع قد انخفضت من (5.24%) في الفصل الرابع لعام 2020 إلى (4.86%) للفصل نفسه من عام 2021، الأمر الذي يعد إيجابيا فيما يخص الجهاز المصرفي

والشكل (16) يوضح انخفاض معدل القروض المتعثرة إلى مجموع الودائع في القطاع المصرفي من (4.9%) في الفصل الرابع عام 2021 إلى (3.4%) الفصل نفسه من عام 2022، وهو مؤشر جيد بالنسبة للمصارف العاملة والذي يعكس قدرة المصارف على معالجة التعثر.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أن هناك ارتفاعاً في هذه النسبة للمصارف والشكل (17) يوضح ذلك

شكل(17) : نسبة "القروض المتعثرة" الى مجموع الودائع لدى البنوك الحكومية والبنوك الخاصة لسنة 2020

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

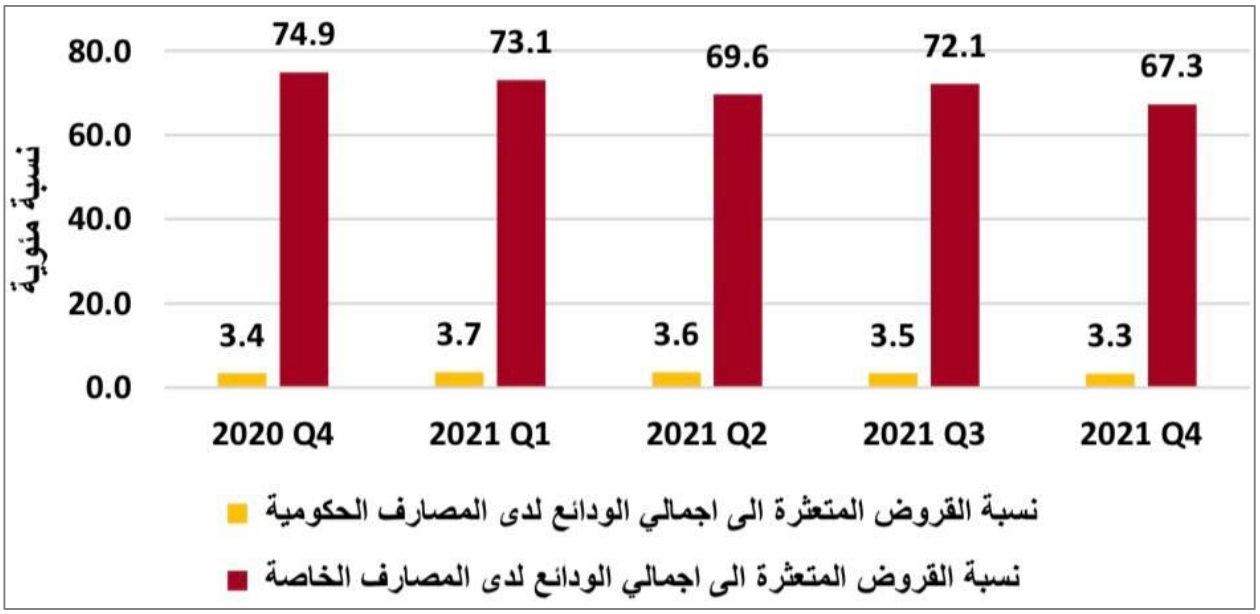

شكل(18) : نسبة "القروض المتعثرة" الى اجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة لسنة 2021

المصدر: البنك المركزي العراقي.

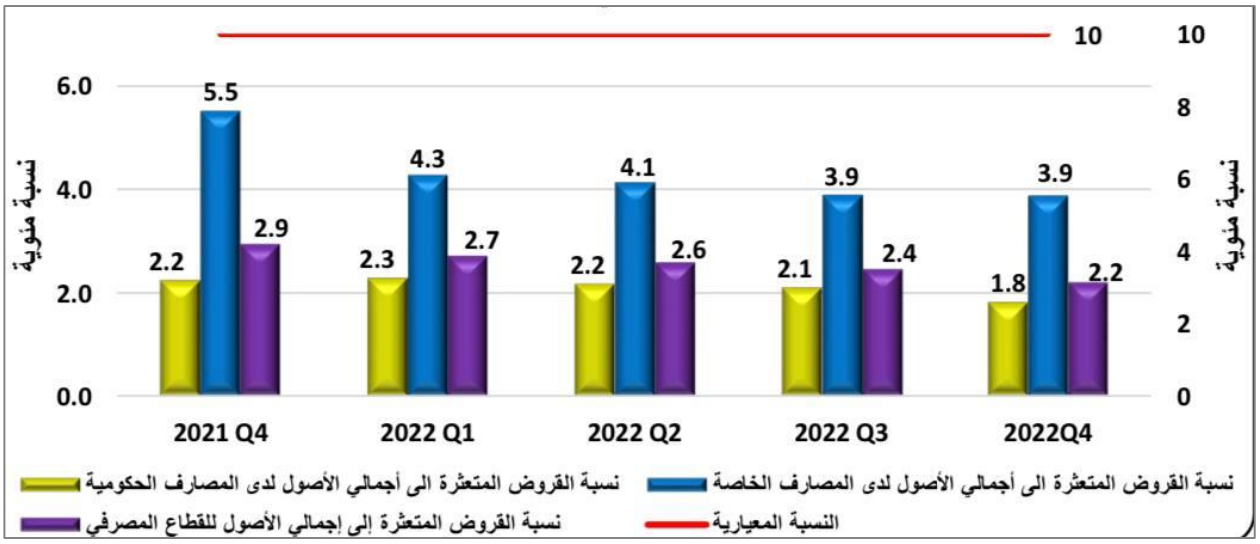

شكل(19) : معدل القروض المتعثرة الى مجموع الودائع لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة لسنة 2021.

المصدر: "البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث".

يلاحظ من الشكل (17) أن معدل "القروض. المتعثرة" إلى مجموع الودائع لدى البنوك الاهلية مرتفعة جداً، أذ بلغت في الفصل الرابع 2020 (74.9%) بينما بلغت البنوك الحكومية (3.4%)، وهذه النسبة كبيرة جدا وتؤثر كثيراً على ودائع المصرف .وحجم السيولة المتوفرة لديه وتزيد من احتمالية تعرضه للخسائر، لذلك أصبح من الضروري. اتباع الأساليب العلمية الصحيحة والالتزام التعليمات التي أصدرها البنك المركزي كافة في عملية منح الائتمان لضمان عدم التعثر من المصارف الخاصة.

يوضح الشكل (18) أن معدل الفروض المتعثرة إلى مجموع الودائع لدى المصارف الاهلية مرتفعة جدا، إذ بلغت في الفصل الرابع 2021 (67.3%) في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الحكومية (3.3%)، وأن النسبة التي سجلتها المصارف الخاصة مرتفعة جدا وتؤثر كثيرا في ودائع المصرف وحجم السيولة المتوافرة لديه وتزيد من احتمالية تعرضه للخسائر، لذلك أصبح من الضروري اتباع الأساليب العلمية المناسبة وتنفيذ التعليمات التي أصدرها البنك المركزي كافة في عملية منح الائتمان لضمان عدم التعثر من المصارف. الخاصة، علما أن نسبة حجم الودائع لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي الودائع بلغ (13.1%) أثناء الفصل الرابع من عام 2021 وهو منخفض إذا ما قورن بنظيرتها المصارف العامة التي بلغ لديها (86.9%) أثناء المدة نفسها.

اما في الشكل (19) يلاحظ أن معدل "القروض المتعثرة" إلى اجمالي الودائع في "البنوك الخاصة" فقد انخفضت من (15.0%). إلى (10.9%) وهذا مؤشر جيد فهي مرتفعة عند مقارنتها مع المصارف الحكومية والسبب هو ضخامة حجم ودائع "البنوك الحكومية" التي انخفضت فيها النسبة من (3.3%) إلى (2.5%) المدة (Q4-2022-Q4-2021).

المبحث الرابع : الاستنتاج والتوصيات

اولا :- الاستنتاجات Conclusions

1- أن ارتفاع .نسبة موشر القياس اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع هو حاصل بسبب الائتمان الذي منح إلى المصارف الخاصة من طريق المبادرة التي أطلقها البنك المركزي وهذا الائتمان الممنوح بعيد عن معيار الودائع لديها.
2- هناك زيادة في .نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة لسنة 2020 .
3- أن نسبة "القروض المتعثرة" لإجمالي "القروض المتعثرة" لدى القطاع الخاص بحجم يكبر نظيره في القطاع العام بنسبة (98.4%) مقارنة بالقطاع العام والبالغ نسبته (1.6%) للمدة نفسها، لكون القطاع الخاص يعد هو القائد للنشاط الاقتصادي في البلد ومن ثم تكون حجم المخاطر فيه خاضعة لعدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، في حين أن القطاع العام يعبر عن المؤسسات العامة والحكومية المركزية وهو أقل مخاطر.
4- أن المصارف الخاصة قد تجاوزت النسبة التي حددها البنك المركزي اما بالنسبة الى المصارف العامة فهي لم تتجاوز هذه النسبة.
5- ويتطلب حجم "الديون المتعثرة" للبنوك الخاصة الالتزام بالضوابط الكافية في عملية منح الائتمان و دراسة مكانة العميل، والجدوى الاقتصادية للمشروع .

ثانيا : - التوصيات Recommendations

1- ضرورة المصارف الخاصة الالتزام بتعليمات واوامر البنك المركزي في منح الائتمان وضمن معيار الودائع.
2- .إن زيادة حجم الديون غير المسددة لدى البنوك الخاصة يتطلب تطبيق ضوابط كافية في منح الائتمان و دراسة وضع العميل والجدوى الاقتصادية للمشروع وغيرها.
3- من الضروري اتباع الأساليب العلمية الصحيحة وتنفيذ التعليمات التي أصدرها "البنك المركزي" كافة في عملية منح الائتمان لضمان عدم التعثر من المصارف الخاصة.
4- السعي لمتابعة أكبر من المصارف الخاصة على القروض الممنوحة إلى الجمهور .

المصادر

1.ابراهيم محمد علي الجزراوي ونادية شاكر النعيمي، (٢٠١٠) تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية: دراسة (نظرية – تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧

2.ايهاب عز الدين. الاثار الاقتصادية لمشاكل التسهيلات المصرفية في المصارف التجارية في مصر وكيفية مواجهتها، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد ، جامعة عين شمس ، 2007 ، ص ١٢٦ .

3.تشارلز فريلاند ،المتطلبات اللازمة لتحديث القطاعات في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ،ابوظبي ،٢٠٠١،ص١٣٢،مجله العلوم الاقتصاديه 2016

4.حيدر يونس الموسوي وحسين محمد الصافي، (٢٠١٧)، اثر تغيرات مؤشرات الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات السوق المالي في العراق سوق العراق للأوراق المالية: دراسة تحليلية، مجلية كلية الإدارة والاقتصاد المجلد ٦ ، العدد ٢٢، جامعة تكريت.

5.د. جمال ابو عبيد ، ادارة القروض المصرفية غير العاملة ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2004، ص٧ .

6. د. علي عبد الله شاهين. اثر تطبيق نظام التقييم(المصرفي الامريكي (CAMELS) لدعم فاعلية التفتيش على البنوك التجارية، الجامعة الاسلامية، غزة آذار/ ٢٠٠٥.

7.سعدي احمد حميد الموسوي، (٢٠١٦)، البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي: دراسة تحليلية العينه من المصارف التجارية العراقية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية المجلد ٨ ، العدد ١، جامعة بابل.

8.سلوى عبد الجبار عبد القادر، (٢٠٠٨)، المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء، المجلد ٦ العدد ١.

9.سمير الشاهد ، الضوابط العامة للرقابة المصرفية – اهميتها واثرها ، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2001 ، ص ٢٦٣.

10.شافية ، خلايفية (2016) "ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقليل من القروض المتعثرة" رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة ام البواقي، الجزائر.

11.صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الازمات المالية، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء، نيسان/٢٠٠٩ ص ١٣

12.صادق راشد الشمري، (٢٠١٢)، إدارة المصارف – الواقع والتطبيقات العملية، مطبعة الكتاب، بغداد.

13.صديقة، بن مدني (2017) "انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على اداء البنوك في الجزائر" رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار.

14.عبد المطلب عبد الحميد (٢٠٠٠)، البنوك الشاملة وعمليات إدارتها، دار الجامعة الاسكندرية، مصر.

15.علي بدران ، الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل ٢، مجلة المحاسب، الفصل الثالث، العدد (٢٣) ، ٢٠٠٥ ص١٢

16.محسن احمد الخضيري ، الديون المتعثرة الظاهرة – الأسباب – العلاج. القاهرة، ط١ ، 1996، ص ٢٣ .

17.هبال عادل ، اشكالية القروض المصرف المتعثرة دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، ٢٠١١ ، ص ٨٦

18.Kidwell,Peterson & Btackwell:Financial Institutions,Marhets and Mony-Eight Edition-Dryden Press,2000,p,434